الجعفري: سورية لا تعارض تبني أي قرار يحترم القانون الدولي الإنساني

توافق حول إرسال مراقبين دوليين إلى حلب.. وموسكو: يتطلب موافقة دمشق

| وكالات

على وقع استمرار جهود دمشق وموسكو لإنجاح اتفاق حلب، أقر مجلس الأمن الدولي مشروع قرار بشأن نشر مراقبين أمميين في المدينة «لمتابعة إجلاء باقي المسلحين والمدنيين منها»، إلا أن الروس أكدوا ضرورة موافقة دمشق على إرسال هؤلاء المراقبين، على حين أكد مندوب سورية الدائم في الأمم المتحدة بشار الجعفري معارضة سورية لمحاولات بعض الدول الأعضاء تقديم مشاريع قرارات تهدف إلى تحقيق أجندتها السرية في سورية «تحت الغطاء الإنساني».

وحسبما ذكر الموقع الإلكتروني لقناة «روسيا اليوم»، فقد «تبنى مجلس الأمن الدولي أمس مشروع قرار بشأن نشر مراقبين أمميين في مدينة حلب السورية لمتابعة إجلاء باقي المسلحين والمدنيين من المدينة»، في حين ذكرت وكالة «فرانس برس» أن مهمة المراقبين «الإشراف على عمليات الإجلاء من المناطق التي كانت تحت سيطرة فصائل المعارضة والاطلاع على مصير المدنيين الذين لا يزالون عالقين في المدينة»، في حين أشارت وكالة «رويترز» إلى أن مشروع القرار يطالب «جميع الأطراف بإتاحة وصول آمن وفوري ودون عوائق لهؤلاء المراقبين.»

وقالت «فرانس برس»: إن تبني «مجلس الأمن مشروع القرار الفرنسي نال دعم روسيا أيضاً، ما يشكل أول دليل على وحدة القوى الكبرى في الملف السوري منذ أشهر».

الجعفري وفي مؤتمر صحفي له عقب الجلسة، أكد أن «سورية لا تعارض تبني أي قرار يحترم القانون الدولي الإنساني ويعمل على حماية المدنيين وتوفير المساعدات الإنسانية والطبية للمواطنين».

وحسب وكالة «سانا»، قال الجعفري: «نعارض بعض محاولات الدول الأعضاء صياغة وتقديم مشاريع قرارات تحت الغطاء الإنساني لكنها في الحقيقة تهدف إلى تحقيق أجندتها السرية في سورية».

من جهتها، نقلت «رويترز» عن الجعفري قوله: إن آخر «الإرهابيين» في بعض الأحياء في شرق حلب يخلون معاقلهم وإن حلب ستصبح «نظيفة» هذا المساء (أمس).

وفي وقت سابق من يوم أمس أعلنت وزارة الخارجية الروسية أن إرسال مراقبين دوليين إلى حلب يجب أن يتم بموافقة الحكومة السورية، وذلك خلال لقاء نائب وزير الخارجية غينادي غاتيلوف سفراء كل من فنلندا والدنمارك والسويد وكذلك السفيرين المفوضين للنرويج وأيسلندا والمعتمدين بلاده. وحسبما نقلت «سانا» فإن بياناً للخارجية الروسية لفت إلى «أنه تم خلال اللقاء إطلاع المشاركين فيه على الوضع الإنساني في سورية مع التركيز على التدابير المتخذة من قبل الجانب الروسي في إجلاء السكان المدنيين من الجزء الشرقي لمدينة حلب وضمان وصول المساعدات الإنسانية إليهم».

بشار الجعفري بعد جلسة لمجلس الأمن حول مراقبة عمليات الإخلاء (رويترز)

وأضاف البيان: إنه «وفي هذا السياق جرى بحث عملية التوافق في مجلس الأمن الدولي على مشروع قرار بشأن إرسال مراقبين دوليين إلى المنطقة» مشيرة إلى أن الجانب الروسي أكد على أن نشاط هؤلاء المراقبين يجب أن يتم وفق قواعد القانون الدولي الإنساني ويجب أن تراعى فيه على وجه الخصوص الموافقة من جانب الحكومة السورية على مثل هذا التعاون الإنساني».

ويأتي حديث بوغدانوف بعد تصريحات لسفير فرنسا لدى الأمم المتحدة فرانسوا دولاتر، والتي نقلها موقع «اليوم السابع» المصري وأكد فيها دولاتر «أن المراقبين الدوليين لن يكونوا بحاجة إلى موافقة الحكومة السورية للانتشار، مشيراً إلى أن بعض الدول الأعضاء تحتاج إلى الرجوع لحكوماتها للحصول على الموافقة النهائية على مشروع القرار» وذلك قبيل انعقاد الجلسة. وكان مندوب روسيا الدائم لدى الأمم المتحدة فيتالي تشوركين أعلن أول من أمس عقب اجتماع تشاوري مغلق لمجلس الأمن أن الدول الأعضاء في المجلس توصلت إلى «صياغة جيدة» لنص مشروع القرار بشأن حلب مشيراً إلى أن التصويت على المشروع المتفق عليه في مجلس الأمن «سيجرى غداً الإثنين (أمس)»، بعدما كان أكد قبل الجلسة أن بلاده ستصوت بالفيتو ضد مشروع القرار الفرنسي وستطرح مشروعاً بديلاً.

وبعد جلسة أول من أمس قالت المندوبة الأميركية الدائمة لدى الأمم المتحدة، سمانثا باور: إن وفد الولايات المتحدة في مجلس الأمن قام بعمل مشترك بناء جداً مع الفريق الروسي، موضحة أن الصيغة التوافقية لمشروع القرار، تنص على نشر أكثر من ١٠٠ من عاملي الأمم المتحدة وممثلي اللجنة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر السوري».

وبعد إقرار المشروع المعدل أمس رحب الرئيس الفرنسي فرنسوا هولاند بتبني المجلس له، معتبرا أنه «يجب أن يتيح الاحترام الكامل للقانون الدولي الإنساني في سورية بعد الكثير من مناورات المماطلة والعرقلة».

ونقلت «فرانس برس» بياناً لهولاند قال فيه: إن هذا القرار الذي ينص على إرسال مراقبين من الأمم المتحدة للإشراف على عمليات الاجلاء «يجب أن يفتح الطريق أيضاً أمام وقف لإطلاق النار وإجراء مفاوضات حول حل سياسي، وهما أمران ينتظرهما الشعب السوري بفارغ الصبر مع كامل المجموعة الدولية».

من جهته أشاد وزير الخارجية الفرنسي جان مارك آيرولت بصدور القرار معتبراً في بيان له أن القرار هو «الرد الأول على الوضع الإنساني الطارئ في حلب».

ودعا آيرولت «كل الأطراف وبالتحديد النظام السوري وداعميه إلى التحلي بحس المسؤولية للتمكن من تطبيق هذا القرار من دون تأخير، وإقرار وقف دائم لإطلاق النار في كافة أنحاء البلاد لإنهاء عذابات الشعب السوري، والبدء بتفاوض سياسي على قاعدة قرار مجلس الأمن ٢٢٥٤ الصادر عن مجلس الأمن».

الأمم المتحدة: استئناف مفاوضات جنيف في ٨ شباط

| وكالات

أعلن مبعوث الأمم المتحدة الخاص إلى سورية ستيفان دي ميستورا أمس أن المفاوضات بين مختلف الأطراف السورية ستستأنف في الثامن من شباط في جنيف.

وحسب وكالة «أ ف ب» للأنباء، أشاد دي ميستورا في بيان له باعتماد قرار بشأن حلب في مجلس الأمن، موضحاً أن «الأمم المتحدة تنوي الدعوة إلى هذه المفاوضات في جنيف في الثامن من شباط». وموعد استئناف مفاوضات جنيف الذي أعلن عنه دي ميتسورا، يأتي بعد تسلم الرئيس الأميركي المنتخب مهامه في ٢٠ كانون الثاني المقبل.

قولاً واحداً

موسكو وفك العقد

سامر علي ضاحي

يوماً بعد يوم تتزايد الأزمة السورية تعقيداً سواء في شقها السياسي أم شقها العسكري، وقد حملت الأيام الماضية تطورات لافتة أشارت إلى مخاض يتم التحضير له لم يعرف نوع مولوده بعد، ولا سيما مع إعلان الروس عن محادثات جديدة سيتم تنظيمها في الأستانا، وسيتولى الروس والأتراك والإيرانيون التحضير لها، في محاولة من الأطراف التي لها علاقة مباشرة بالحدث السوري لتحقيق نجاح ما أو اختراق جديد لجملة التعقيدات، بعدما فشلت محادثات جنيف بنقل الأطراف من المربع الأول، وفشل منسقها الأممي ستيفان دي ميستورا بنقلها إلى محادثات مباشرة.

وحتى اليوم لم تعرف بعد الأطراف المعارضة التي ستتحادث أو تتفاوض معها الحكومة السورية، وإن كان المتوقع إجراء محادثات مباشرة بين الحكومة ووفد معارضة موحد إلا أنه يظهر جلياً غياب الراعي الأميركي فيما يمكن اعتباره محاولة روسية لاستغلال المرحلة الانتقالية الرئاسية في واشنطن بين الرئيس الحالي باراك أوباما والمقبل دونالد ترامب، من جهة، وكذلك تراجع أهمية الملف السوري أكثر فأكثر على أولويات إدارة أوباما إذا ما لاحظنا غياب الملف اللافت عن المؤتمر الصحفي لمحادثات وزير خارجيته جون كيري مع نظيره السعودي عادل الجبير في السعودية قبل يومين وهما اللذان اعتادا الحديث عن هذا الملف في كل مؤتمراتهم الصحفية.

لكن في المقابل بمقدور الأميركان تعطيل أي اتفاق لا يستجيب لمصالحهم الشرق أوسطية، وإهمالهم الملف اليوم لا يعني تسليمهم بالمعركة الدبلوماسية في سورية ويمكن قراءة بداية تحول في مواقف ترامب فبعدما كان يشدد على ضرورة مكافحة داعش والتعاون في سورية بدأ يغازل الأتراك متحدثاً عن إقامة منطقة آمنة ولو أنه أكد أن تمويلها سيكون من دول الخليج.

وبموازاة ذلك ينسحب تراجع الدور السعودي إلى تراجع دور «الهيئة العليا للمفاوضات» التي بدا أنها لم تدرك التحول الحاصل بعد معركة حلب فواصلت اشتراط الانتقال «حكومة انتقالية» للمشاركة في أستانا وإن كان أحد لم يخطرها بطلب المشاركة أصلاً، في ظل تواصل الانسحابات من «الائتلاف المعارض، لعل بعضها سعي إلى شغور مقعد معارض مستقل في وفد المعارضة الموحد إلى أستانا إن حصل من جهة، ومحاولة الابتعاد عن الخط العام للائتلاف الذي يسير على النهج الإخواني حتى اليوم من جهة ثانية ولا سيما أن التكتل المعارض لم يعتبر جبهة النصرة حتى اليوم تنظيماً إرهابياً، وهو ما يعني إمكانية استبعاده أيضاً عن أستانا.

وعلى وقع الميدان الحلبي حصل توافق في مجلس الأمن لنشر مراقبين دوليين في حلب، وإن كانت موسكو حولت المشروع بنجاح إلى «اقتراح جيد» بعدما قرأت سموماً غربية في المشروع الفرنسي الذي عرض قبله بيوم واحد لنشر مراقبين دوليين في حلب يمكن توسيعه ليشمل باقي مناطق سورية مع ما يحمله ذلك من إمكانية فرض أمر واقع من تعدد مناطق نفوذ وكانتونات بإدارات مختلفة وإن لم ترتق إلى مفهوم «التقسيم».

هذا ويمكن قراءة التصويت الأميركي لمصلحة القرار الأممي أمس وكأنه قبول بالأمر الواقع في حلب التي فرض تقدم الجيش العربي السوري فيها اتفاقاً لإجلاء المسلحين والإرهابيين منها، مقابل إجلاء جرحى الفوعة وكفريا من إدلب، لكن النجاح الروسي في مجلس الأمن إذا ما أضيف إلى إقحام وزراء دفاع روسيا وإيران وتركيا في الاجتماع الثلاثي بين وزراء خارجية تلك الدول في موسكو اليوم يشير بدرجات كبيرة إلى سعي جدي روسي ليخرج «أستانا» بشيء جاد وفعلي على عكس جنيف تماماً.

طهران اعتبرت أنه يعزِّز أمن سورية.. وحمدان يصف تصريحات الحريري حول سورية بـ«المعيبة والمخزية»

الجزائر: تحرير حلب انتصار على الإرهاب

| وكالات

أكدت الجزائر أن عملية تحرير مدينة حلب هو انتصار على الإرهاب، على حين اعتبرتها طهران أنها مهمة جداً لجهة تعزيز الأمن في سورية والمنطقة، في وقت اعتبر فيه أمين الهيئة القيادية في حركة الناصريين المستقلين «المرابطون» في لبنان العميد مصطفى حمدان التصريحات التي أدلى بها رئيس الحكومة اللبنانية سعد الحريري حول سورية بأنها معيبة ومخزية.

ونقلت وسائل إعلام جزائرية عن وزير الشؤون الخارجية والتعاون الدولي الجزائري رمطان لعمامرة في تصريحات للصحفيين على هامش أعمال منتدى للسلم والأمن في إفريقية بمدينة وهران الجزائرية، حسب وكالة «سانا»، قوله: «إن ما تقوم به التنظيمات المسلحة في مدينة حلب هو إرهاب وإن إعادة سيطرة الدولة السورية على حلب هي انتصار على هذا الإرهاب.

ورداً على مقال نشرته صحيفة بلجيكية وتوقع كاتبه أن تشهد الجزائر أحداثاً مشابهة لما يجري في سورية، قال لعمامرة: «إن الأشخاص الذين كتبوا ذلك المقال كانوا يحلمون بانتصار الإرهاب في حلب وفي أماكن أخرى وبعد إخفاق الإرهاب، فهم يظنون أنه ممكن أن ينجح في الجزائر»، داعياً إلى عدم إيلاء أهمية لمثل هذه التصريحات.

وكان السفير الجزائري في دمشق صالح بوشه أكد في تصريحات نقلتها «سانا» في تشرين الأول الماضي رفض بلاده أي تدخل في سورية، داعياً إلى حل سياسي للأزمة فيها ضمن إطار حوار سوري سوري.

من جانبه، أكد رئيس مجلس الشورى الإيراني علي لاريجاني خلال لقائه رئيس لجنة السياسة الخارجية في البرلمان البرتغالي سيرخيو سوسا بينتو، أن عملية تحرير حلب من الإرهابيين مهمة جداً لجهة تعزيز الأمن في سورية والمنطقة، وفقاً لـ«سانا».

وأشار لاريجاني إلى أن بلاده تدعم سورية في مكافحة الإرهاب بناء على طلب من الحكومة السورية، مبيناً أن الاتحاد الأوروبي ليس لديه دور واضح في مكافحة الإرهاب في وقت يحتاج إنهاء الأزمات بالمنطقة لإرادة دولية.

بدوره أشار بينتو إلى ازدواجية المعايير التي تنتهجها بعض الدول حيال الإرهاب وقال: «إن هذا التناقض واضح جداً وينبغي محاربة الإرهاب بشكل جدي».

وفي السياق، أكد المعلق السياسي التشيكي إيفان هوفمان في تعليق نشرته صحيفة «دينيك» التشيكية أمس، أن تحرير مدينة حلب من الإرهاب هو هزيمة للغرب الذي كان يراهن على مختلف الإرهابيين في تلك المدينة.

وأشار هوفمان إلى أن الجيش العربي السوري هو الذي يدافع عن بلاده ضد الإرهابيين والمتطرفين المدعومين مالياً وتسليحاً من قبل النظامين السعودي والتركي والغرب.

ورأى هوفمان أن تنظيم داعش ليس لديه مشكلة في موضوع إيجاد الممولين والراعين له في الخارج، لكن السوريين يرفضون أن يكونوا دروعاً بشرية أو أن يتعرضوا للاضطهاد على أيدي الإرهابيين. وفي السياق ذاته، أكد موقع «روكويمي» الالكتروني التشيكي أن الانتصار في حلب يوجه ضربة موجعة لداعمي المجموعات الإرهابية في سورية ومنها إسرائيل والنظام التركي ودول الخليج والغرب، كما اعتبر أنه يعزز الآمال الآن بالتوصل إلى سلام قريب في سورية. وأشار الموقع في تعليق له يعكس رأي هيئة التحرير إلى أن هزيمة التنظيمات الإرهابية في حلب سيكون لها وقع كبير على صياغة السياسات الجديدة للحكومات الغربية وعلى معنويات بقية الإرهابيين في سورية، مشيراً إلى أن الأهالي في حلب يحتفلون بالنصر على الرغم من المعاناة الهائلة التي تعرضوا لها من قبل الإرهابيين.

بدوره، وفي رده على تصريحات الحريري التي تهجم فيها على سورية، قال حمدان في تغريدة على مواقع التواصل الاجتماعي: أنه «من المعيب والمخزي أن يخرج الحريري عن اللياقات والبروتوكول باستخدام منبر الرئيس اللبناني العماد ميشال عون في بيت الشعب للتهجم على سورية والتكلم بلغة معلميه المهزومين وترويج أكاذيب الإعلام الغربي والإسرائيلي». وتوجه حمدان في تغريدته بالسؤال إلى شركاء الحريري في الحكومة فيما إذا كانوا يوافقون على توصيفاته لما يجري على أرض سورية العربية والتي تتماهى وتدافع عن الإرهابيين والمخربين المجرمين المنضوين تحت مسميات داعش و«جبهة فتح الشام» (النصرة) وجيوش وألوية «الفتح» وغيرها. وختم حمدان تصريحه بالقول: إنه «إذا كان هذا المسار الداعم للإرهاب هو الذي سيرسمه سعد الحريري للسياسة الخارجية اللبنانية فعلى لبنان السلام والويل كل الويل الذي سيجلبه الحريري للبنان».

الخطيب لمسلحي«فتح الشام»: شيطنتم الإسلام ومن أحرق الباصات «مجرم أصيل»

| الوطن – وكالات

وصف الرئيس السابق لـ«الائتلاف» المعارض أحمد معاذ الخطيب، مقاتلي التنظيمات الإرهابية الذين أحرقوا الحافلات التي كانت مخصصة لإجلاء المدنيين من بلدتي كفريا والفوعة بريف إدلب، بأنهم مجرمون متأصلون شيطنوا الإسلام، معتبراً أنهم أدوات لدول إقليمية.

وقال الخطيب في تدوينة له على موقع التواصل الاجتماعي (فيسبوك): «أريد أن أبق هذه البحصة، من أحرق الباصات التي تخفف الموت عن الناس ليس أحمقاً بل مجرم أصيل».

واعتبر الخطيب، أن هذه التنظيمات لم تأت من فراغ، بل هي أدوات دول إقليمية كان قد تحدث عنها منذ ثلاث سنوات ونصف السنة، مؤكداً أن أسوأ ما قامت به هو شيطنة الإسلام كله، وتخريب سورية في كل مفاصلها، وخصوصاً زج الشباب في المعارك ودفعه إلى موت لا طائل منه.

وأوضح الخطيب، أن تلك التنظيمات انصهرت مرة ثانية في التشكيلات الباقية لشيطنة من لم يتشيطن بعد.

وأكد أن الغرباء ساهموا في بيع الوهم ونقض كل بنية إسلامية متوازنة لفرض فكر التكفير والذبح والدم، الذي يمهدون له بطبقات تنظيمية مموهة نهايتها فكر تكفيري يستبيح كل شيء.

وبين الخطيب أنه لولا الأموال الطائلة التي تصب بين أيدي هذه التنظيمات لما كان لهم نفوذ ولا صوت.

يشار إلى أن التدوينة التي نشرها الخطيب جاءت تعليقاً على شريط فيديو نشره كاتب صحفي وناشط سياسي يدعى محمد الخطيب، بحلب، أظهر من خلاله احتفال مقاتلي التنظيمات الإرهابية بحرق الحافلات التي كانت ستنقل المدنيين من كفريا والفوعة. وأول من أمس، أحرق مقاتلو تنظيم «جبهة فتح الشام» (النصرة سابقاً) حافلات كانت مخصصة لإجلاء المدنيين قبل دخولها إلى بلدتي كفريا والفوعة في ريف إدلب. وذكرت مصادر فيما تسمى «المعارضة السورية» أن مقاتلي التنظيم قاموا بإحراق الحافلات من أجل إعاقة تنفيذ الاتفاق. وعلى صعيد آخر، ذكرت مصادر سورية أن اشتباكات اندلعت بين مقاتلي «فتح الشام» وميليشيا «حركة أحرار الشام»، بسبب خلافات حول تنفيذ اتفاق إخلاء الحالات الإنسانية من كفريا والفوعة.

استياء شعبي في مضايا واتهامات من السكان لـ«الفتح» بالغدر بهم

| الوطن – وكالات

يسود استياء في مدينة مضايا بريف دمشق الغربي التي تتواجد فيها تنظيمات إرهابية وميليشيات مسلحة، على خلفية التحضيرات الجارية لإخراج ١٥٠٠ شخص من المدينة، حيث لم تكترث تلك التنظيمات والميليشيات للأهالي الذين ورطوهم وغدروا بهم.

وبحسب «المرصد السوري لحقوق الإنسان» المعارض، فإن ميليشيا «حركة أحرار الشام الإسلامية»، تسلمت زمام الأمور في عملية تسجيل أسماء من سيتم إجلاؤهم من مضايا. وأشار إلى أنه جرت اتصالات بين قيادة ميليشيا «جيش الفتح» في إدلب و«أحرار الشام» في مضايا، «طلب فيها الأول من الميليشيا تسجيل أسماء المقاتلين في المدينة أولاً»، والذين يبلغ تعدادهم من ٦٠٠ – ٦٥٠ مقاتل من ضمنهم أكثر من ٣٠٠ من مقاتلي «أحرار الشام» ونحو ٢٠٠ من «فتح الشام» والباقي من مقاتلي «كتائب الحمزة بن عبد المطلب» ومن المقرر أن يكونوا من ضمن الـ١٥٠٠ شخص المقرر إخراجهم، ومن ثم طُلب من الحركة، «تسجيل أسماء الكوادر الطبية والنشطاء المتواجدين في المدينة»، كما «جرى تسجيل نحو ٢٥ حالة مرضية».

هذا الأمر وبحسب المرصد «أثار استياءً كبيراً لدى الأهالي»، الذين يعتبرون أن عملية الخروج هذه «قد تكون الأخيرة»، وأنه تناهى إلى مسامعهم أن عملية إخراج المقاتلين من مدينة مضايا، قد تكون لفرض «مصالحة وتسوية أوضاع» على من تبقى من المدنيين في المدينة، في الوقت الذي يوجد فيه «متخلفون عن خدمة التجنيد الإجباري، ومطلوبون لا يرغبون بالبقاء في مدينتهم أو تسوية أوضاعهم».

كما يعتبر قاطنون في المدينة عملية الخروج عبارة عن «اتفاق إقليمي من تحت الطاولة، على ترك مضايا لمصيرها مقابل تسهيلات لاحقة في كفريا والفوعة من قبل فصائل في جيش الفتح».

وكان القائمون على مدينة مضايا أبلغوا أول من أمس بوجوب تحضير قائمة تضم ١٥٠٠ شخص تتضمن مصابين وحالات مرضية ومدنيين، لنقلهم إلى مناطق أخرى، من أجل تلقي العلاج ولنقلهم إلى خارج مضايا، ووفقاً للمرصد فإن عملية نقل الـ١٥٠٠ شخص «ستتم خلال الأيام الثلاثة القادمة، وجرى تجهيز نحو ٢٦ حافلة، لنقل المدنيين من مضايا».

ويفرض الجيش العربي السوري والقوى الرديفة طوقاً على التنظيمات الإرهابية والميليشيات المسلحة المتواجدة في مدينة مضايا منذ منتصف العام ٢٠١٥، ويقطن مضايا نحو ٤٠ ألف نسمة، بينهم نحو ٢٠ ألفاً نزحوا إليها قادمين من مدينة الزبداني، ومن مناطق أخرى محاذية لمضايا والزبداني.

إجلاء مسلحي حلب والحالات الإنسانية من الفوعة وكفريا متواصل ومسلحو إدلب يقصفون البلدتين

وصول دفعة من جرحى ومرضى بلدتي كفريا والفوعة إلى مركز جبرين (سانا)

| حلب - الوطن

تواصلت عملية إجلاء مسلحي مدينة حلب بالتزامن مع إخراج الحالات الإنسانية من الفوعة وكفريا بريف إدلب واللتين انهالت عليهما قذائف مسلحي مدينة بنش المجاورة في مسعى لعرقلة العملية بعد يوم واحد من حرق الباصات التي كانت متجهة إلى البلدتين. وعلمت «الوطن» من مصادر أهلية في الفوعة وكفريا أن مسلحي بنش والمسلحين الذين يحاصرون البلدتين استهدفوهما مع المنطقة المخصصة لخروج المدنيين، ما تسبب بإصابات في صفوفهم من دون ورود تفاصيل إضافية فيما إذا كان الاعتداء أثر على انتظام عملية إخراج الحالات الإنسانية المتفق عليها لدى الوسطاء. وقضى الاتفاق بإخراج ١٢٥٠ حالة إنسانية من الفوعة وكفريا كدفعة أولى، أقلت ١٠ حافلات انطلقت أمس منهما ٥٠٣ من المدنيين المصابين والمرضى والأطفال والنساء وكبار السن، ووصلت ٧ حافلات منها حتى المساء إلى حلب التي استنفرت فيها المشافي والقائمون على مركز إيواء جبرين شرقي المدينة لاستقبال الأعداد المتفق عليها.

وكان مصدر خاص في محافظة حلب أوضح لـ«الوطن» أن الحالات الإنسانية لأهالي الفوعة وكفريا ستصل إلى حماة ودمشق إلا أن نقض المسلحين للاتفاقية المبرمة في المرة الأولى ثم تعدياتهم على الباصات التي ستقل الحالات الإنسانية في الاتفاق الثاني، غير وجهتها إلى حلب كما يبدو من دون معرفة وجهة الدفعة الثانية والثالثة منها.

وكانت الجولة الثانية من المفاوضات بين وسطاء الطرفين أفضت إلى اتفاق حدد خروج ١٢٥٠ حالة إنسانية من الفوعة وكفريا كدفعة أولى إلى مناطق سيطرة الجيش العربي السوري مقابل إجلاء نصف عدد مسلحي حلب المتواجدين في قسم المدينة الجنوبي إلى منطقة الراشدين ٤ في الجهة الغربية منها ثم إخراج العدد نفسه من البلدتين مقابل إجلاء النصف الثاني من المسلحين على حين يتوجب في الدفعة الثالثة إخراج ١٥٠٠ حالة إنسانية من الفوعة وكفريا بالتزامن مع تأمين خروج العدد نفسه من مسلحي ومدنيي مدينتي الزبداني ومضايا في ريف دمشق إلى إدلب.

وعلى صعيد عملية الإجلاء من حلب، أقلت نحو ٩٠ حافلة منذ ليل أول من أمس وحتى مساء أمس أكثر من ٤٥٠٠ مسلح ومدني من حي السكري، الذي يتجمعون فيه من أحياء الزبدية والمشهد والأنصاري، جرى نقلهم عبر معبر الراموسة الإنساني وعلى ٧ دفعات إلى منطقة الراشدين ٤ والتي ينقلون منها إما إلى ريف إدلب الشمالي أو الحدود التركية أو ريف حلب الغربي.

وبينما تستمر عملية إجلاء مسلحي ومدنيي حلب، قدرت مصادر متابعة للعملية لـ«الوطن» عدد المتبقين منهم في الأحياء الجنوبية من المدينة بأكثر من ٢٥ ألف شخص سيتم إخراجهم بالتوازي مع إخراج الحالات الإنسانية من الفوعة وكفريا بهدف عدم الإخلال بالعملية التي تعثرت مرتين الأولى عند منع خروج الحالات الجمعة الفائتة والثانية وقت حرق الباصات التي ستقلهم الأحد. وتوقعت المصادر مواصلة العملية كما هو متفق عليها في الفترة المقبلة، من دون تحديد سقف زمني لاستكمالها، ما لم يحدث أمر طارئ من قبل مسلحي حلب وإدلب المختلفين فيما بينهم حول جدوى العملية بدليل أنهم يخلون ببنود الاتفاقات المبرمة مع وسطاء الحكومة السورية وحلفائها على الدوام على حين تلتزم الحكومة السورية بها حرصاً على سلامة وأمن أبنائها.

فرقاطة روسية تنهي مهامها في سورية

| وكالات

عادت الفرقاطة «الأميرال غريغوروفيتش» الروسية من قبالة السواحل السورية، إلى القاعدة البحرية في مدينة سيفاستوبل بشبه جزيرة القرم الروسية، بعد أدائها مهام قتالية ناجحة باستهداف مواقع وبؤر الإرهاب في سورية، خلال ٤٥ يوماً. وحسب الموقع الإلكتروني لقناة «روسيا اليوم»، شاركت الفرقاطة المزودة بصواريخ «كاليبر» المجنحة عالية الدقة، في توجيه ضربات مكثفة إلى مواقع مقاتلي التنظيمات الإرهابية والميليشيات المسلحة في ريفي حمص وإدلب في منتصف تشرين الثاني الماضي، بجانب حاملة الطائرات «الأميرال كوزنيتسوف»، بالإضافة إلى تنفيذها حزمة من المهمات خلال بقائها لمدة شهر ونصف الشهر، ضمن مجموعة السفن الروسية المنتشرة في البحر المتوسط. وتجدر الإشارة إلى أن «الأميرال غريغوروفيتش» تعد من أحدث السفن الحربية الروسية، إذ تسلمها الأسطول الحربي الروسي في آذار الماضي، وتبلغ حمولتها ٤ آلاف طن، وهي قادرة على التحرك بسرعة ٣٠ عقدة، ولمواصلة الرحلة لـ٣٠ يوماً دون الدخول إلى أي موانئ. أما الأسلحة على متن الفرقاطة، فتضم، إضافة إلى منظومة صواريخ «كاليبر إن كا»، مدافع مضادة للجو «شتيل ١» و«بالاش»، وكذلك مدافع «أ ١٩٠» عيارها ١٠٠ ملم، وطوربيدات، وأسلحة مضادة للغواصات، كما باستطاعتها حمل مروحية على متنها.